الأهرام

مجلة

الديموقراطية

٢٤

فصلية متخصصة تعنى بالقضايا المعاصرة للديموقراطية ٢٠٠٦

★ نجيب ... الباحث عن الحرية (الافتتاحية) — د. هالة مصطفى
★ تدويل عملية الاصلاح فى الشرق الاوسط — د. محمد السيد سليم
★ هل فشلت الدولة الوطنية فى العالم العربى — (ملف العدد)
★ الدولة العراقية .. السقوط و البدائل — د. ميثم الجنابى
★ تعثر مشروع الدولة الوطنية فى لبنان — جاد الكريم الجباعى
★ السلطة و الدولة فى الخليج — طلعت أبو زيد
★ المواطنة بين الدولة والمجتمع — د. محمد المالكى
★ الاحزاب السياسية و الدينية فى تركيا — د. صبرى توفيق همام
★ الانتخابات حول العالم : اليمن ، المكسيك ، سلوفاكيا ، الكونغو الديموقراطية

ملف خاص عن نجيب محفوظ

DEMOCRACY Review English Summary

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأهرام
رئيس مجلس الادارة
صلاح الغمرى

الديمقراطية

فصلية متخصصة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية

رئيس التحرير
د. هالة مصطفى

مساعد رئيس التحرير
سيد عبد المجيد

مدير التحرير
عاطف السعداوى

مدير التحرير التنفيذى
عزمى عاشور

سكرتير التحرير
بشير عبد الفتاح

سكرتير تحرير تنفيذى
نسرين اللواتى

محرر القسم الانجليزى
ميرفت دياب

المدير الفنى
وحيد القلش

مشرف فنى
محمود شيحه

سكرتير فنى
كمال إبراهيم

٢٤

تصدر عن مؤسسة الأهرام - ش الجلاء - القاهرة - مصر
http//:democracy.ahram.org.eg E-mail: democracy@ahram.org.eg

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مجلة الديمقراطية

دورية سياسية متخصصة تعنى بدراسة النظم السياسية المختلفة. ويقع مجال اهتمامها الرئيسى فيما يعرف فى دراسات العلوم السياسية بحقل "السياسات المقارنة Comparative Politics"، والتى تهتم بدراسة أنواع وأنماط النظم فى العالم وتطوراتها السياسية، كما تهتم بقضايا من نوع: التحول الديمقراطى، الثقافة السياسية، النظم الحزبية، الانتخابات، السياسات العامة، دراسات الرأى العام، قضايا حقوق الانسان ، وغيرها مما يتعلق بتطور الأوضاع الداخلية فى النظم والمجتمعات المختلفة فى أمريكا، أوروبا، آسيا، أفريقيا ، العالم العربى والاسلامى، مصر. بحيث تستطيع رصد التطورات فى هذه المجالات إلى جانب السعى لتقديم رؤية مقارنة عنها.

المراسلات

- توجه المراسلات باسم د. هالة مصطفى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة .
- تليفون القاهرة : ٥٧٨٦٩٦٠ - ٧٧٠٣١٨٨ - ٧٧٠٥٢٧٣ فاكس : ٧٧٠٥٢٣٨

سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ١٠ جنيهات ، سوريا ٢٠٠ ليرة ، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢ دينار، الكويت ١ دينار، السعودية ١٥ ريالا، فلسطين ٢,٥دولار، الجمهورية اليمنية ٥٠٠ ريال ، تونس ٥,٠٠دينارات، المغرب ٤٠ درهما، الجزائر ٣٠٠ دينار، البحرين ١,٥٠ دينار، قطر ١٥ ريال، الامارات ١٥ درهم، سلطنة عمان ١,٥٠ ريال، المملكة المتحدة ٢,٥٠جك، الولايات المتحدة ٨ دولارا، سويسرا ٤ فرنك سويسرى، ايطاليا ٣,٢٥ يورو، المانيا ٣,٢٥ يورو، اليونان ٢ يورو، النمسا ٣,٢٥ يورو، هولندا ٣,٢٥ يورو، فرنسا ٢,٥٠ يورو .

الإشتراكات السنوية

- (داخل مصر) : ٤٠ جنيها
  (خارج مصر) : ٣٠ دولارا للدول العربية ، ٤٠ دولارا للدول الاوروبية والإفريقية، ٥٠ دولارا باقى دول العالم
- توجه الاشتراكات باسم إدارة الإشتراكات، شارع الجلاء،القاهرة، جمهورية مصر العربية

الإعلانات

- إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية

- طبعت بمطابع الأهرام التجارية - قليوب

رقم الإيداع : ٢٦٥٨ / ٢٠٠١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

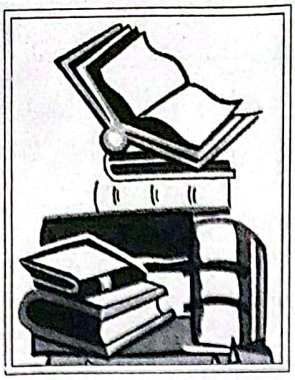

متابعات

المغرب وتجربة المصالحة والإنصاف

د. إدريس لكريني
أستاذ جامعي، كلية الحقوق، مراكش، المغرب

ضمن تطور ملموس يعرفه المغرب فى مسار حقل حقوق الإنسان والانتقال الديموقراطى منذ منتصف التسعينيات، تم إحداث هيئة المصالحة والإنصاف كتجربة متميزة وفريدة فى العالم العربى، وذلك كسبيل لتأمين طى صفحات قاتمة من تاريخ المغرب الحديث ولرد الاعتبار إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التى شهدها المغرب وتأمين انتقال ديموقراطى مرن. حيث عهد لأحد ضحايا هذه الانتهاكات برئاستها، الأمر الذى أضفى على التجربة دلالة رمزية مهمة.

أولا: تطور ملموس فى مجال حقوق الإنسان :

شهد المغرب خلال العقد الأخير حركية مهمة، استهدفت تعزيز حقوق الإنسان، فى سياق تفاعل إيجابى مع المتغيرات المحلية المرتبطة بتنامى مطالب المجتمعين السياسى والمدنى فى هذا الاتجاه، ومع التحولات الدولية الكبرى التى أفرزها انهيار المعسكر الشرقى وما رافق ذلك من تزايد للاهتمام الدولى بقضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان. وهكذا وفى سياق تكييف المنظومة القانونية والمؤسساتية الداخلية مع المعايير الدولية المتعارف عليها فى مجال حقوق الإنسان الذى نصت عليه ديباجة الدستور المغربى لسنة ١٩٩٦، تم إحداث مجموعة من المؤسسات (المحاكم الإدارية، المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان، وزارة خاصة بحقوق الإنسان، مؤسسة الوسيط، والى المظالم وهيئة التحكيم ..).

وصدرت العديد من النصوص والتشريعات القانونية التى تصب فى هذا الاتجاه كمدونة الشغل ومدونة الأسرة .. وفى ظل هذه الظرفية أيضا، قامت السلطات المغربية بالتصديق على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بهذا الشأن، وباتخاذ مجموعة من التدابير التى استهدفت الحسم مع ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التى شهدها المغرب منذ استقلاله، حيث تم إطلاق سراح المعتقلين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السياسيين كما سمح للعديد من المنفيين بالعودة إلى أرض الوطن .. وكتتويج لهذه الجهود أيضا، تم تشكيل هيئة المصالحة والإنصاف بأمر ملكى بتاريخ ٧ يناير ٢٠٠٤ كخطوة جادة من أجل طى صفحات مؤلمة من تاريخ المغرب المستقل وكمدخل لبناء مجتمع حداثى وتوفير شروط مناسبة وملائمة لانتقال ديموقراطى سلس.

ثانيا: المصالحة والإنصاف لطى صفحات قاتمة :

كلفت اللجنة التى شكلت من نخبة من الناشطين والمناضلين الحقوقيين والمعتقلين السياسيين السابقين، بمهمة مقاربة سياسية للملفات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة التى شهدها المغرب ما بين سنة ١٩٥٦ و١٩٩٩، تكفل رد الاعتبار للضحايا وتمكن المتضررين من تعويضات مادية، وطلب منها أيضا تقديم مجموعة من الخلاصات والتوصيات والاقتراحات القانونية والإجرائية، فى سبيل الحسم مع هذه المرحلة لتجاوز تلافى وقوع نفس الأحداث فى المستقبل. وتدخل هذه التجربة فى إطار ما يعرف دوليا بالعدالة الانتقالية التى تؤمن تحولا سياسيا مرنا وهادئا، وتسمح بمصارحة الذات والتاريخ والعمل على تلافى التجارب القاسية فى المستقبل. وتحفل الممارسة الدولية بتجارب متباينة فى هذا السياق، كما هو الشأن بالنسبة للبيرو أو بعض دول أوربا الشرقية بعد انهيار المعسكر الاشتراكى، وتظل تجربة الهيئة التى ترأسها "ديسمون توتو" فى جنوب إفريقيا التى اجتازت سنوات صعبة وقاسية من نظام الأبرتايد، من بين أهم وأرقى التجارب النموذجية فى هذا المجال.

وتستأثر التجربة المغربية بمجموعة من الخصوصيات، فإذا كانت معظم اللجان التى شكلت أو تشكل فى مثل هذه الحالات تكمن وظيفتها الأساسية فى خلق معبر مناسب لتجاوز صعاب الماضى والولوج إلى واقع سياسى جديد، ففى المغرب تمت مقاربة الملفات فى إطار نفس النسق السياسى والدستورى والإدارى .. كما أنه وعلى خلاف مجموعة من التجارب الدولية فى هذا الشأن والتى تم الحسم فيها مع مراحل قاسية من تاريخها بمقاربة قضائية، فقد اختار المغرب من خلال هذه الهيئة مسلكا آخر قوامه المقاربة السياسية.

وهكذا وبعد إحداثها، قامت هيئة الإنصاف والمصالحة – بعقد جلسات استماع عمومية(نقلت مباشرة عبر وسائل الإعلام المغربية المرئية) لفائدة الضحايا الذين قدموا ملفات شكاواهم، شكلت منبرا للإفصاح عن المشاعر واستجلاء الحقائق للرأى العام (تحدثوا خلالها عن مختلف مظاهر المعاناة وظروف الاعتقال والتعذيب والاختطاف .. التى مروا منها)، حيث سمح لهم لأول مرة بالإفصاح عن معاناتهم عبر منابر إعلامية عمومية كشكل بيداجوجى للتوعية بمختلف أنواع التعذيب والانتهاكات التى مورست فى حقهم، من أجل الدفع باتجاه بلورة جهود حقيقية تقودها الدولة والمجتمع معا من أجل تلافى تكرار هذه الممارسات. وعملت على فحص آلاف الوثائق فى سبيل الوصول إلى الحقائق بصدد مختلف الملفات المرتبطة بالانتهاكات والخروقات الخاصة بمجهولى المصير والاعتقالات التعسفية ومظاهر التعذيب وسوء المعاملة وإطلاق النار خلال أحداث اجتماعية شهدتها البلاد .. قبل أن تتوج عملها بتقديم تقرير حول عملها للعاهل المغربى، حمل بين طياته مجموعة من المعطيات المرتبطة بالانتهاكات التى مورست فى حق العديد من الضحايا من قبيل الاختفاء والدفن الجماعى والتعذيب ومعلومات وافية عن سجون ومعتقلات سرية .. مع تلافى توجيه المسؤولية لأشخاص محددين، إلى جانب اقتراح مجموعة من التوصيات التى تكفل منع تكرار هذه الممارسات فى المستقبل.

ثالثا: خطوة تاريخية وردود متباينة :

لقد خلف إنشاء الهيئة مجموعة من ردود الفعل السياسية والفكرية والأكاديمية وولد نقاشا جديا حول ملف حيوى كاد أن يطويه النسيان، بالشكل الذى يعكس أهمية هذه المبادرة. وإذا كانت هذه الخطوة قد لقيت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إجمالا – ترحيبا واستحسانا من قبل مختلف الفاعلين داخل الأوساط الفكرية والسياسية والجمعوية الحقوقية المغربية، فقد صاحب ذلك أيضا انتقادات مختلفة انصبت على ذكر عدد من السلبيات التى رافقت انطلاقتها وقيدتها بمجموعة من الخطوط الحمراء التى حدت من تحركها وفعاليتها: فهى اختزلت مجمل الانتهاكات فى الاختفاء القسرى والاعتقال التعسفى، وأقصت مظاهر أخرى من الانتهاكات الجسيمة .. ولم تحدد المسئوليات الفردية عن هذه الممارسات، إضافة إلى أنها لم تستحضر الحقيقة فى تسميتها.

وعلى مستوى المدى الزمنى الذى حصرت فيه هذه الانتهاكات (١٩٥٦– ١٩٩٩)، لاحظ العديد من المراقبين أن هناك مجموعة من الممارسات التى وقعت منذ ١٩٩٩ إلى الآن أيضا (الملاحقة القضائية لبعض الصحفيين بسبب آرائهم، استعمال القوة لتفريق المتظاهرين وبخاصة المعطلين عن العمل منهم، اعتقال العديد من الإسلاميين فى أعقاب أحداث ١٦ مايو ٢٠٠٣ وتعريضهم لمعاملات سيئة أثناء استجوابهم ..). كما أن المدة التى اشتغلت فيها والمحددة فى سنة تظل غير كافية، الأمر الذى عكسه بقاء مجموعة من الملفات خارج التسوية، ومن جهة أخرى، كلفت الهيئة بالاشتغال على ملفات تتلقاها بناء على طلبات مقدمة من المعنيين بصدد التعويض عن الأضرار أو البحث عن مختفين .. ولم تتح لها إمكانية إجراء مبادرات بنفسها بشكل تلقائى من أجل البحث والتنقيب فى ملفات خارج هذه الطلبات.

وإذا كان البعض قد أقر بأن المقاربة السياسية للملفات انتقصت من مصداقية ونجاعة هذه الهيئة، فإن اتجاها آخر اعتبر بأن المحاكمات لن تدفع نحو المصالحة المنشودة بل على العكس من ذلك يمكن أن تترتب عنها مظاهر من الفوضى والانتقام. فيما لاحظ آخرون أن اللجان التى تشكل خصوصا فى مثل هذه الحالات تكون وظيفتها الأساسية عادة هى: بلورة مدخل مناسب لتجاوز صعاب الماضى والولوج إلى واقع سياسى جديد، غير أنه فى التجربة المغربية تمت مقاربة الملفات فى إطار نفس النسق السياسى والدستورى والإدارى .. بالشكل الذى سينعكس سلبا على استقلالية الهيئة ويفرض مظاهر من التضييق على عملها.

رابعا: تقرير ضخم وأسئلة كبرى :

وعلى إثر انتهاء المدة المحددة لعمل الهيئة بموجب نظامها الأساسى فى ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥، قدم رئيس اللجنة تقريرا مفصلا للملك تضمن خلاصة لعمل الهيئة إلى جانب مجموعة من التوصيات والمقترحات التى اعتبرت كفيلة بتأسيس واقع مستقبلى لا تتكرر فيه مثل هذه الانتهاكات. وعلى غرار إحداث الهيئة، خلف التقرير بدوره مجموعة من ردود الفعل تراوحت فى غالبيتها بين تثمين المجهود واعتباره محطة مشرقة فى تاريخ المغرب الحديث، مكن من استحضار صفحات صعبة من تاريخه بغية استخلاص عبر ودلالات منها من أجل المستقبل، وبين اتجاه حقوقى وفكرى وسياسى لم يمنعه إعجابه بالتجربة من توجيه بعض الانتقادات والملاحظات لهذا التقرير، فقد اعتبر البعض أن مقاربة الهيئة للملفات المعروضة بشكل سياسى ودون عرض المتورطين فى قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على القضاء، بذريعة أن من شأن ذلك تشجيع الحقد والفتنة هو أمر مرفوض، وأشار رواد هذا الاتجاه بأنه كان من الأفضل لو حددت مسؤوليات الأفراد فى هذه الانتهاكات أولا قبل إصدار عفو عام فى حقهم لاحقا.

إن الهيئة تحركت لفتح الملفات بناء على طلبات من المعنيين فقط وليس تلقائيا، وهذا أمر غير كاف لمعرفة جميع الحقائق، مما يجعل العديد من الحقائق مغيبة لدى الرأى العام المغربى ومصير مختلف الملفات مجهولا. ومن ضمن الملاحظات التى أدرجت فى هذا الشأن أيضا هو أن هناك حوالى ٣٠ ألف ملف عرض على الهيئة ولم يتم فحصها، لكونها جاءت خارج المدة الزمنية المخصصة لعمل الهيئة، بسبب ضعف الإعلام والتواصل مع المعنيين والضحايا أو بالنظر لعامل الأمية أو بفعل التحفظ فى البداية على عرض الطلب نتيجة لعدم الثقة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأمام تغييب المسؤوليات الفردية فى هذه الانتهاكات ووجود حالات كثيرة من الاختفاءات القسرية التى ظلت معلقة .. تكون الهيئة قد قدمت جزءا من الحقيقة فقط. الأمر الذى يجعل ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، مفتوحا ويتطلب مقاربة أكثر شمولية وديموقراطية.

خامسا: حصيلة من أجل المستقبل :

إلى جانب مقترحاتها بشأن جبر الضرر وإنصاف الضحايا عبر تعويض مادى وتأهيل صحى واجتماعى، خلصت الهيئة فى تقريرها النهائى إلى بلورة مجموعة من التوصيات التى اعتبرتها ضرورية لبناء الثقة فى حكم القانون واحترام الحقوق ولضمان استراتيجية كفيلة بمنع تكرار نفس الممارسات مستقبلا، من قبيل ضرورة: "دعم التأصيل الدستورى لحقوق الإنسان، كما هى متعارف عليها دوليا، وذلك عبر ترسيخ مبادئ سمو القانون الدولى على القانون الوطنى وقرينة البراءة والحق فى محاكمة عادلة وتعزيز مبدأ فصل السلطات" .. وإقرار وتطبيق استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، وربط توطيد دولة القانون بنهج إصلاحات فى مجالات الأمن والعدالة والتشريع والسياسة الجنائية. حيث أوصت فى هذا الشأن بـ "المحاكمة الأمنية وتقوية استقلال القضاء وإعادة تأهيل السياسة والتشريع الجنائيين التى تقتضى تقوية الضمانات القانونية ضد انتهاكات حقوق الإنسان مع تفعيل التوصيات الخاصة بالكشف عن الحقيقة بالنسبة للحالات التى لم يتم استجلاؤها".

إن التعويض المادى والتأهيل الاجتماعى والصحى للضحايا يظل وعلى الرغم من أهميته مرتبطا بحالات بعينها وغير كاف لتحصين البلاد من تكرار مثل هذه التجارب المريرة، ولذلك فهذه التوصيات التى صاغتها اللجنة وقدمتها إلى الجهات المسؤولة فى الدولة تعتبر بحق أهم ما خلصت إليه لارتباطها (التوصيات) بتمتين الأسس القانونية والإجرائية الكفيلة بتأمين انتقال ديموقراطى حقيقى يضمن الحسم النهائى مع كل مظاهر الإساءة لحقوق الإنسان.

إن تجربة المصالحة والإنصاف التى تعتبر الأولى من نوعها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هى تجربة شجاعة بكل المقاييس سواء على مستوى إحداث الهيئة فى حد ذاته أو على مستوى بلورة النتائج والتوصيات التى خلصت إليها، وهى خطوة تاريخية تقتضى بأن يعززها فتح ورش إصلاحية فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والقضائية والإدارية .. وفى هذا الإطار، يظل إصلاح المؤسسات القضائية والإدارية لتنسجم وروح ديباجة الدستور المغربى الذى نص على احترام حقوق الإنسان، مطلبا حيويا وملحا. كما أن التصديق على معاهدة روما المرتبطة بالمحكمة الجنائية الدولية يظل بدوره أمرا مطلوبا لتعزيز هذه الحقوق والحسم الصارم نهائيا مع المراحل الماضية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner